

Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement
Département de l'Energie et des Mines



المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة والمعادن

كلمة الدكتور عبد القادر اعمارة
وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة
بمناسبة اللقاء التواصلي مع الصناع المنجمين
لمنطقة تافيلالت

الرشيدية، في 10 نونبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أحضر معكم اليوم لهذا اللقاء التواصلي، وهو مناسبة لتسليط الأضواء على النشاط المنجمي التقليدي الذي يعد من بين أهم الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية بهذه المنطقة.

أود في البداية أن أشكر كل الذين ساهموا في تنظيمه وعلى الإهتمام الذي يولونه لنشاط المركزية راجيا أن تنبثق عن هذا الإجتماع اقتراحات عملية وتوصيات قابلة للتنفيذ.

إن هذا اللقاء التواصلي يأتي على غرار اللقاء المماثل الذي عقدته مع إخوانكم الصناع بإقليم فجيح وذلك يوم فاتح أكتوبر 2014 ببوعرفة والذي تم خلاله الوقوف على الإكراهات التي تعوق النشاط المنجمي ولمست من خلاله مدى تجاوب جميع الأطراف من صناع ومنتخبين وسلطات مع رؤيتنا المستقبلية للإرتقاء بهذا النشاط لضمان انخراطه في المنظومة الإستثمارية والتنموية للقطاع المعدني على المستوى الوطني.

قبل التطرق إلى خصائص النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيح، اسمحوا لي في البداية أن أتناول وبايجاز التجربة المغربية في ميدان الصناعة المعدنية. إذ لا يخفى عليكم بأن المغرب، بفضل تركيبته الجيولوجية المتنوعة وتوفره على مواد معدنية مختلفة وكذا الخبرة التي اكتسبها ومهارة الموارد البشرية العاملة بالقطاع، يتبوأ مكانة مشرفة على الصعيد العالمي في استخراج وتثمين عدة مواد معدنية.

ففي مجال الفوسفاط حيث يزخر المغرب بأهم المكامن الفوسفاطية في العالم والذي انتقل الإنتاج الإجمالي الوطني فيه من حوالي 5 ملايين طن من الخام في بداية الخمسينات إلى أكثر من 26 مليون طن سنة 2013.

واعتباراً لأهمية الصناعة التحويلية للفوسفاط، فقد قطع المغرب فيها أشواطاً مهمة وبذل مجهودات متواصلة منذ سنة 1965، تاريخ بداية إنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة، إلى يومنا هذا حيث تم اعتماد استراتيجية تنموية تركز على الزيادة في الطاقة التحويلية المحلية وتحسين القدرة التنافسية للمواد المصدرة وذلك من خلال انتاج مواد ذات جودة عالية وعصرنة طرق ووسائل الإنتاج والتحكم في الكلفة الإنتاجية وتنويع المنافذ وتأمين حصة المغرب في السوق العالمية. وقد بلغ الإنتاج برسم سنة 2013 ما مجموعه 4,4 مليون طن من الحامض الفوسفوري و 4,7 مليون طن من الأسمدة الفوسفاطية. وفي إطار الإستراتيجية التسويقية الجديدة يسعى المغرب إلى رفع حصته في السوق العالمية إلى 40% فيما يخص مختلف المواد المنتجة من الفوسفاط الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة، مع تعزيز تموقعه على مستوى القارة الإفريقية من خلال الرفع من حجم صادرات الأسمدة إذ تضاعفت بحوالي 10 مرات ما بين 2006 (50 000 طن) و2013 (أكثر من 400 000 طن).

وفيما يتعلق بالمواد المعدنية الأخرى، فهناك خاصة الرصاص والزنك والنحاس والفضة والبارتين والفليورين والكوبالت بالإضافة إلى الصخور الصناعية. وقد بلغ الإنتاج لهذه المواد 2,4 مليون طن سنة 2013. وعلى مستوى التحويل، هناك وحدات صناعية لإنتاج سبائك الرصاص والفضة وأوكسيد الزنك وقطبان الكوبالت، حيث بلغ الإنتاج الكلي من المواد المحولة ما مجموعه 12 750 طن .

وعلى هذا الأساس، أصبح القطاع المعدني في المغرب يضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10 % وفي قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 30 % وعدد مناصب الشغل المتوفرة التي تصل إلى 40 ألف منصب، ناهيك عن وقعه

الإيجابي على أنشطة اقتصادية أخرى كالنقل والموانئ وفك العزلة عن مناطق نائية.

ولإعطاء دينامية جديدة لهذا القطاع، تم وضع استراتيجية تنموية نعمل حاليا على تنزيل مضامينها وترجمتها إلى مشاريع ملموسة. وتتمحور هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية:

الركيزة الأولى: عصرنة الإطار القانوني المنظم للنشاط المعدني بالمملكة المغربية لجعله أكثر جاذبية للاستثمارات خاصة في مجال البحث والتنقيب الذي يتطلب موارد مالية ضخمة ويتميز بعامل المجازفة. وفي هذا الباب، فقد تم عرض مشروع القانون المعدني الجديد في مجلس الحكومة وسيتم في القريب العاجل إحالته على البرلمان حتى تكتمل مسطرة المصادقة. ويشكل هذا القانون الجديد إطارا محفزا يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي تعرفها الصناعة المعدنية وذلك بهدف تشجيع البحث والتنقيب المعدني لاكتشاف مكامن جديدة مع ضمان تنمية مستدامة للصناعة المعدنية الوطنية. ومن المحاور الأساسية الجديدة لمدونة المعادن، نذكر :

✓ توسيع مجال تطبيق التشريع المنجمي ليشمل مواد معدنية أخرى ذات الاستعمال الصناعي كالكالسيت (Calcite) الفيلدسبات (Feldspath) والمغنيزيت (Magnésite) والبرليت (Perlite) باستثناء مواد البناء والمواد المستعملة في الهندسة المدنية؛

✓ إحداث ترخيص الاستكشاف يخول للمرخص لهم إمكانية إنجاز برامج استكشاف على مساحات واسعة تتراوح بين 100 و 600 كلم² التي يمكن أن تصل إلى 2400 كلم²؛

✓ توسيع السند المنجمي ليشمل كافة المواد المنجمية، عوض نظام الأصناف المعمول به حاليا؛

- ✓ إحداه تراخيص جديدة لاستغلال التجايف من أجل تخزين الغاز الطبيعي واستغلال الفضلات وأكوام الأنقاض،
- ✓ تمديد مدة صلاحية رخص الاستغلال وتجديدها إلى غاية نفاذ المدخرات؛
- ✓ إدخال أحكام تتعلق بدراسة التأثير على البيئة ومخطط التخلي للمحافظة على البيئة وضمان تنمية مستدامة .

الركيزة الثانية: تتعلق باعتماد هيكل تنظيمي جديد لقطاع الطاقة والمعادن، تميز بالخصوص بإحداث مديرية مركزية تعنى بالمجال الجيولوجي ببلادنا. ونسعى من خلال هذا الإجراء إلى تسريع وتيرة الإنتاج الخرائطي وتوفير البنية التحتية الجيولوجية الضرورية لاستكمال تغطية التراب الوطني بخرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية، علما أن نسبة التغطية الجيولوجية لا تتعدى حاليا 36 % . و لا يخفى عليكم أن الخريطة الجيولوجية هي أداة أساسية لتنمية البحث والتنقيب خاصة في الميدان المعدني .

الركيزة الثالثة: إعادة هيكلة النشاط المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيج الذي أصبح في السنوات الأخيرة يغرف إكراهات وإشكالات تعوق تطوره، والتي يمكن اختزالها في الآتي:

على المستوى التشريعي والتنظيمي

- ✓ تتم ممارسة النشاط المنجمي التقليدي في إطار غير واضح، باعتبار أن الظهير المؤسس يؤذن للإستغلال التقليدي لمدة 10 سنوات قابلة لتجديد بمقتضى مرسوم، غير أن هذا التمديد لم يتم منذ 1985،
- ✓ تتم بعض عمليات بيع المنتج دون المرور عبر المركزية، الشيء الذي يضعف مواردها المالية،

✓ حالة الجمود التي تعرفها التراخيص والمضاربة والسمسرة التي أصبحت تشكل عائقا لتطور القطاع

وعلى صعيد المؤهلات الجيولوجية والتقنية

✓ إن المؤهلات المعدنية للمنطقة تظل غير معروفة بالرغم من وجود عدة مؤشرات واعدة وذلك راجع للبنية التحتية الجيولوجية غير الكاملة وقلة الدراسات الجيولوجية والأشغال الاستكشافية،

✓ وتبقى طرق استغلال العروق والجيوب الممعدنة غير عقلانية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الصناع وذلك بسبب محدودية الوسائل المتوفرة وعمق التمدنات،

✓ كما أن أشغال الاستغلال لا تحترم ضوابط المهنة و لا سيما فيما يخص الصحة والسلامة والحفاظ على البيئة.

وبخصوص الجانب الاجتماعي

✓ وجود حقوق مكتسبة للصناع التي لا يجب التغاضي عليها،
✓ غياب تغطية اجتماعية و طبية للصناع المنجمين التقليديين.

وعلى صعيد مهام المركزية

✓ هناك خصائص في الموارد البشرية والمالية والتقنية لمواكبة النشاط وتقديم المعونة الفنية اللازمة، إذ أن الأمر يكاد أن يكون مستحيلا بالنظر إلى عدد التراخيص التي تقارب 4000 ترخيص وعدد الأوراش التي تتجاوز 350 تشغل أكثر من 1100 صانع منجمي مقابل عدد مستخدمي المركزية المنوط بهم مواكبة وتدبير وتأطير هذا النشاط الذي لا يتعدى 20 موظف من بينهم مهندسين (2) فقط،

✓ إخفاق في تحمل المهمة التي حددها الظهير والاقتصار على شراء المعدن وتحصيل الهامش.

لا يخامرنا أدنى شك بأن مواصلة النشاط المنجمي التقليدي أصبح من باب المستحيل بالنظر إلى نفاذ الموارد السطحية أو شبه السطحية، السهلة الاستغلال وتواجد التمعينات على عمق كبير حيث يتطلب استخراجها وتقييمها طرق جد متقدمة تفوق القدرات المالية والتقنية للصانع المنجمي التقليدي المحدودة.

كما أن المنطقة راكمت تأخرا كبيرا في مجال التنقيب والبحث المعدني من جراء المنع القانوني الذي يفرضه ظهير 1960 اتجاه المتدخلين الخواص للقيام ببرامج البحث والتنمية المنجمية.

واعتبارا لهذه الوضعية، فلقد أصبح لزاما القيام بإعادة هيكلة النظام المنجمي التقليدي لاستدراك هذا الخصاص والانخراط في الرؤية الجديدة التي اعتمدها الوزارة والرامية إلى الرفع من جاذبية القطاع وفسح المجال أمام المستثمرين الخواص مع الحفاظ على حقوق الصناع المنجميين.

حضرات السادة والسيدات ؛

بالرغم من المجهودات المبذولة والنتائج المحققة ، فإن الحصيلة الإجمالية لا ترقى إلى طموحاتنا الرامية إلى الارتقاء بمستوى أداء القطاع المنجمي بالمنطقة في إطار التنمية الجهوية المستدامة.

وبلغة الأرقام، يمكن الإدلاء بالمفارقات التالية:

- على المستوى المساحة، فالنشاط يشغل مجالا واسعا 60 000 كلم² في حين أن المساحة الإجمالية للأوراش لا تتعدى 6000 كلم² أي أن 54 000 كلم² تبقى خارج مشاريع البحث والتنمية المعدنية،

- على مستوى الانتاج فإن معظمه (97,5 %) يهم مادة البارتين (483 124 طن من أصل 495 710 طن كإنتاج إجمالي برسم 2013) ذات القيمة التسويقية الضئيلة في حين أن مادتي الزنك والرصاص،

اللتين لهما قيمة مهمة نسبياً، فلا يتعدى إنتاجهما على التوالي 10 254 طن و 2 332 طن سنة 2013.

- وبالنظر إلى مستوى رقم المعاملات الذي بلغ سنة 2013 ما مجموعه 330 مليون درهم فنجد أن ما يقارب من ثلثه (109 مليون درهم) قد استفاد منه قطاع النقل كما لو أن الأمر يتعلق بشركة لنقل البضائع عوض نشاط منجمي.

حضرات السيدات والسادة،

وفي هذا الإطار لدينا تصور نريد تقاسم محتواه معكم لأنه كما تعملون أنه لا يمكن أن تتوفر شروط نجاح أي مشروع إن لم تكن هناك مشاركة فعالة وفاعلة للمعنيين بالأمر للاستئارة بأرائهم والأخذ بعين الاعتبار بملاحظاتهم.

ويروم المشروع الذي نقترحه عليكم اليوم الأهداف التالية:

✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المنجمية لتأهيلها وفجيج،

✓ تهيئة المؤهلات المعدنية التي يزخر بها باطن أرض المنطقة،

✓ تأهيل النشاط المنجمي التقليدي لبلوغ المرحلة الصناعية،

✓ المواكبة الاجتماعية للصانع المنجمي التقليدي.

كما يستند على المبادئ الأساسية التالية:

✓ فتح المنطقة في وجه المستثمرين في إطار يضمن الشفافية والمنافسة،

✓ وضع آليات لتدبير العلاقات بين المقاولات والصناع المنجميين التقليديين

وذلك في شكل حق الولوج والأتاوات (حق الولوج: دفع 20 % على التو

و 80 % على أربع سنوات (مدة كافية لتقييم المؤهلات وتحتسب الأتاوات

على أساس رقم المعاملات المنجز بالنسبة للرصاص والزنك والبارتين)،

✓ ضرورة تخصيص قسط من الأتاوات للتنمية المحلية،

✓ إعطاء الإمكانية للصناع المنجميين التقليديين لمواصلة نشاطهم بالأوراش إلى غاية تقييم المؤهلات (4 سنوات).

حضرات السيدات والسادة،

إن الهدف كما ترون هو العمل على ربط علاقات الشراكة مع مقاولات منجمية رائدة في ميدان الصناعة المعدنية للقيام بمشاريع تنموية خاصة في مكامن يصعب استغلالها بالطرق التقليدية، تتطلب موارد مالية ووسائل تقنية تفوق طاقة الصناع المنجميين التقليديين.

الشيء الذي سيعطي حركية جديدة للنشاط المعدني بالمنطقة حتى يلعب الدور المنوط به في التنمية الجهوية والمحلية.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى مسؤولي ومستخدمي المركزية والصناع المنجميين على الجهود المبذولة من أجل الإرتقاء بالنشاط المنجمي التقليدي وتحسين أداءه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام مستنيرين بتوجيهات عاهلنا الهمام، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.